الفصل التاسع عشر
التمييز الاحتكارى

١ - استخدام التمييز الاحتكارى : Price Discrimination

كان شرحنا السابق فى الاحتكار يتناول أن المحتكر يفرض ثمناً واحداً للسلع التى يبيعها. ولكن المحتكر فى أحوال خاصة سنتناولها بالتفصيل فيما بعد يستطيع أن يفرض أكثر من ثمن واحد لنفس السلعة التى ينتجها عند البيع. أى أنه يستطيع أن يميز بين طوائف المستهلكين الذين يستهلكون منتجاته ، فيقوم ببيع السلعة بثمن منخفض لبعض الطوائف فى سوق خاصة ويبيع بثمن مرتفع لطوائف أخرى فى سوق أخرى وفى هذه الحالة نقول أن المحتكر يقوم بالتمييز الاحتكارى.

فالتمييز الاحتكارى إذن ما هو إلا بيع السلعة أو الخدمة ذاتها بأثمان مختلفة بالنسبة لطوائف خاصة من المستهلكين دون الخوف من أن تقوم الطائفة التى حصلت على السلعة بثمن منخفض ببيعها إلى طائف أخرى بثمن مرتفع.

ومن الأمثلة على ذلك أجر نقل الركاب بالترام أو الأتوبيس ، فالخدمة واحدة ومع ذلك فركاب الدرجة الأولى يدفعون ثمناً أعلى من ركاب الدرجة الثانية ؛ وعلى الرغم من أن شركات النقل تميز الدرجة الأولى عن الثانية من حيث فخامة المقاعد مثلاً إلا أن ما أنفقته من تكاليف لهذه المظاهر الشكلية لا يتناسب مع هذا الثمن المرتفع.

على أن من العوامل المذهلة حقاً فى حياتنا اليومية ما يجعل هذه الظاهرة ممكنة فكثير من الناس يجهلون أو يتجاهلون أن نفس السلعة قد تباع بثمن منخفض فى مكان أخر ومع ذلك يصرون على شرائها بالثمن المرتفع وبعض التصرفات النفسية تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن جعل ذلك ممكناً فى السوق الواحد. فبعض الأغنياء يعتقدون أن غلاء الثمن إنما هو الدليل القاطع على جودتها بل لا يشترون السلع إلا إذا كانت غالية " الغالى ثمنه فيه " والمحتكر وهو يتلمس هذه الأسباب النفسية فى الجمهور يمكنه مثلاً أن يميز زجاجة عطر بتغليفها تغليفاً معيناً ويبيعها فى حى راق بثمن مرتفع بينما يبيع نفس العطر فى حى شعبى دون تغليفها بثمن منخفض.

وقد تكون طبيعة السلعة نفسها مما يجعلها صالحة لهذا التمييز الاحتكارى فالطبيب المتخصص فى أى فرع من فروع الطب يمكنه ان يميز فى اسعار خدماته الطبية لعملائه على قدر ثراء كل منهم.

على أن الذى يهمنا فى موضوع التميز الاحتكارى ليس التمييز فى السوق الواحد ولكن بيع السلعة فى سوقين منفصلين بعضها عن البعض جغرافيا. والعوامل السابقة ولو أنها تؤدى إلى تجزئة السوق المحلى إلى عدة أسواق منفصلة مبنية على الجهل بأحوال السوق أو على نظرة المستهلكين وعقدهم النفسية فإنها لا تهمنا من الناحية التحليلية بقدر الأسواق المنفصلة جغرافيا.

فمثلاً لو أن هناك سوقين إحداهما محلية والأخر أجنبية فيمكن أن يكون التمييز الاحتكارى ناجحاً إذا باع المحتكر السلعة بثمن مرتفع فى السوق المحلى نظراً لكونه محتكراً فيها وباع نفس السلعة بسعر منخفض فى السوق الاجنبى.

على أن نجاح هذا التمييز يتوقف على تأكد المحتكر أنه من المستحيل أو من غير المربح إعادة بيع السلعة فى السوق الوطنى ، أى يشترط لنجاح التمييز أن تكون السوقين منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال فلا يتمكن الأجنبى من إعادة تصدير السلعة بعد شرائها إلى السوق الوطنى ويكسب فرق الثمنين لأنه سيجد أن نفقات شحنها مضافاً إليها الرسوم الجمركية تلغى أثر فرق السعرين إذ سيصبح ثمنها مرتفعاً بإضافة نفقات الشحن والرسوم ، ومن ثم يصبح من غير المربح إعادة تصديرها. أما إذا قام المنتج ببيع السلعة بأقل من تكلفتها المتوسطة فى السوق الخارجية فإنه يكون متعمداً غزو هذه السوق. وتسمى هذه الحالة فى التجارة الخارجية " بالإغراق Dumping " فيغرق المحتكر السوق الأجنبى بالسلعة التى ينتجها بثمن منخفض قد يقل عن نفقة إنتاجها المتوسطة.

وهذا خارج عن نطاق هذه الدراسة. ولكى يربح المحتكر من التمييز فى الأثمان يجب عليه أن يبيع بثمن مرتفع فى السوق المحلى وبثمن منخفض فى السوق الأجنبى حيث تكون المرونة كبيرة نسبياً بينما تكون المرونة فى السوق المحلى أقل.

ولكى يحصل المنتج المحتكر من سياسة التمييز على أكبر ربح ممكن - وهذا هو الواقع لأى منتج رشيد - يجب أن يفرض ثمناً مرتفعاً للسلعة فى السوق الذى يكون فيه الطلب قليل المرونة وثمناً أقل من السوق كبير المرونة.

فلو ان المحتكر وجد سوقين منفصلتين ، كانت مرونة الطلب فى السوقين مختلفة فإن المحتكر يرى انه لكى يحقق الأرباح الكبيرة لابد له أن يميز فى أثمان نفس السلعة بين السوقين ولنضرب مثلا عدديا :

نفرض أن السوق (أ) الطلب فيه مرن ولتكن المرونة فيه = ٥

والسوق (ب) الطلب فيه أقل مرونة والمرونة فيه = ٢

فإذا قرر المحتكر أن يبيع سلعته بثمن موحد وليكن ١٢٠ قرشاً فى السوقين فإننا سنجد أنه لن يحقق أكبر الأرباح الممكنة ذلك أن إيراده الحدى الناتج عن بيع الوحدة الحدية فى أحد السوقين سيكون أكبر من إيراده الحدى اذا باعها فى السوق الآخر ،

فمن المعادلة التى سبق أن بيناها والتى تربط بين الإيراد الحدى والمرونة والإيراد المتوسط وهى :

أ ح = ث (١ - $\frac{١}{م}$) يكون إيراده الحدى فى السوق الأولى ،

أ ح = ١٢٠ (١ - $\frac{١}{٥}$) = ١٢٠ × $\frac{٤}{٥}$ = ٩٦ قرشاً للوحدة ،

، ويكون إيراده الحدى فى السوق الثانية الأقل مرونة

ا ح$_{٢}$ = ١٢٠ (١ - $\frac{١}{٢}$) = ١٢٠ × $\frac{١}{٢}$ = ٦٠ قرشاً للوحدة ،

حينئذ سيجد المنتج أن من صالحه أن ينقل جزءاً من الوحدات المعروضة فى السوق الأقل مرونة إلى السوق الأكبر مرونة حيث أن إيراده الحدى هناك أكبر من ٦٠ قرشاً للوحدة ، وبتقليله الكمية المعروضة فى السوق الأقل مرونة يرتفع ثمن الوحدة هناك وبالتالى إيراده الحدى ، فى حين زيادة الكمية فى السوق الثانية يقلل من الثمن وبالتالى إيراده الحدى وهكذا إلى أن يصل إلى تعادل الإيرادين الحديين فى السوقين ، وفى هذه الحالة لا يجد من مصلحته نقل وحدات السلع المنتجة من إحدى السوقين إلى الآخرى ،

وعلى ذلك يتم توازن المحتكر فى هذه الحالة (أى توزيع الكميات المنتجة التى تحقق له أكبر الأرباح فى السوقين) عند تعادل الإيرادات الحدية فى السوقين مع بعضها البعض من ناحية مع التكلفة الحدية لإنتاج السلعة من ناحية أخرى ،

على أن تعادل الإيرادات الحدية فى السوقين المختلفى المرونة لابد أن يتطلب كما رأينا تمييزاً فى الأثمان ، فيبيع المحتكر بثمن مرتفع فى السوق ذات الطلب الأقل مرونة وبثمن منخفض فى السوق ذات الطلب الأكبر مرونة.

ولبيان ذلك نفرض أن الإيرادات الحدية فى السوقين قد تعادلت عند ٨٠ قرشا.

من المعادلة السابقة نجد أن :

أ ح = ث١ (١ - $\frac{١}{م_{١}}$) يكون إيراده الحدى فى السوق الأولى.

بما أن ٨٠ = ث١ (١ - ١/٥) = ٤/٥ ث١ .

∴ ث١ ($\frac{٨٠ \times ٥}{٤}$) = ١٠٠ قرشا.

وفى السوق الثانية الأقل مرونة نجد :

أ ح٢ = ث٢ (١ - $\frac{١}{م_{٢}}$)

∴ ٨٠ = ث٢ (١ - ١/٢)

٨٠ = ١/٢ ث٢

∴ ث٢ = ٨٠ × ٢/١ = ١٦٠ قرشا.

أى أنه قد حقق شرط التمييز وهى البيع بثمن مرتفع فى السوق الأقل مرونة ١٦٠ قرشا وثمن منخفض فى السوق الأكبر مرونة ١٠٠ قرشا.

وعلى ذلك فلكى تكون سياسة التمييز الاحتكارية ممكنة ومربحة للمحتكر يجب توافر الشروط الآتية :

١ - استحالة عملية إعادة بيع السلعة فى السوق ذات الثمن المرتفع أو عدم أربحيتها.

٢ - اختلاف مرونات الطلب فى السوقين.

٣ - تعادل الإيرادين الحدين مع التكلفة الحدية.

وسنعالج هذه الموضوعات التى شرحناها فى التمييز الاحتكارى بيبا كما يتضح من الأشكال التالية :

التمثيل البيانى للتمييز الاحتكارى

نفرض لذلك حالتين :

الحالة الأولى : المنتج محتكر فى سوق ومتنافس فى السوق الثانية .

الحالة الثانية : المنتج محتكر فى السوقين ولكن مرونة الطلب فى أحدهما أكبر من الآخر .

الحالة الاولى :

فى هذه الحالة يكون المنتج محتكر فى السوق الداخلية وفى نفس الوقت يقوم بتصدير جزء من منتجاته إلى الأسواق الأجنبية متنافسا مع المنتجين المحليين هناك . ويستتبع ذلك أن يكون الطلب على منتجاته فى السوق الداخلية غير مرن بينما يكون الطلب على منتجاته فى السوق الأجنبية لا نهائى المرونة . وتمثل هذه الحالة بيانيا كالآتى :

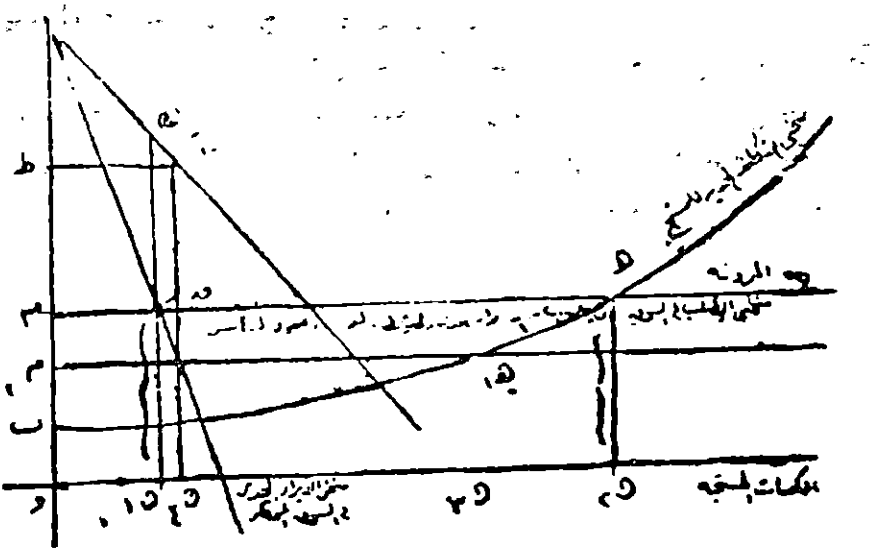

شكل رقم (٧٥)

تقرر قاعدة التوازن التى درسناها فى موضوع الاحتكار أنه يجب على المحتكر ان يسوى بين التكلفة الحدية وإيراده الحدى مع ملاحظة أ، المحتكر يحتسب تكاليفه الحدية بالنسبة إلى الكمية التى ينتجها كلها. إذن ففى هذه الحالة لابد أن يعادل بين تكاليفه الحدية مع الإيراد الحدى للسوقين ، ويتخذ الإيراد الحدى فى السوق الخارجية أساساً لتحديد الكمية الكلية المنتجة.

فى الشكل المبين أعلاه النقطة هـ هى نقطة التوازن لكمية المنتج لأنها تقع عند نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية للكمية المنتجة و ن٢ مع إيراده الحدى ن٢ هـ الذى يساوى الثمن و م بالنسبة للسوق الخارجية.

أما عن الكميات التى يبيعها فى السوقين فيمكن إيجادها بمعادلة الإيراد الحدى فى السوقين بعضهما فيكون وضع التوازن

التكاليف الحدية فى السوقين ن٢ هـ = الإيراد الحدى فى السوق الخارجية المتنافسة ن٢ هـ = الإيراد الحدى فى السوق الداخلية ن١ ق.

بعد تحديد الكمية المنتجة يأتى دور توزيع هذه الكمية بين السوقين.

يقوم المنتج المحتكر ببيع الكمية ن١ ن٢ فى السوق المتنافسة ثمن قدره ن٢ هـ = و م والكمية الباقية وهى و ن١ فى السوق المحلى بالثمن المرتفع ن١ ك. ويلاحظ أن ربح المحتكر فى حالة التمييز سيكون أكبر من حالة بيعه جميع منتجاته فى السوق الخارجى لأنه لو باع كل الكمية فى السوق الخارجية فإنه سوف يحصل على الأرباح العادية فقط ، فى حين أنه لو باع جزءاً فى السوق الداخلية فإنه سوف يحصل على أرباح غير عادية.

على أنه إذا انخفض الثمن فى السوق المتنافسة (الخارجية) فسيقل ما يبيعه فى السوق الداخلية لأن انخفاض الثمن هناك سوف يقلل من إيراده الحدى فبانخفاض الثمن إلى م١ ينخفض إيراده الحدى إلى ن٣ هـ١ وتقل الكمية المنتجة إلى و ن٣ ويترتب على ذلك زيادة ما يخصصه للسوق المحلية إلى و ن٤ بثمن أقل قدره ن٤ ك وتقل الكمية التى يعرضها فى السوق الخارجية.

فإذا استمر انخفاض الثمن فى السوق الخارجية فقد تنعدم الكمية المخصصة له ولا يرى المحتكر مندوحه فى السوق الوطنى فقط.

الحالة الثانية :

حيث يواجه المنتج سوقين قليلى المرونة ولكن مرونة أحدهما أكبر من الأخرى.

ووفقاً لقاعدة التوازن فإن المحتكر سوف ينتج تلك الكمية التى تجعل تكاليفه الحدية مساوية لإيراده الحدى فى السوقين. أى عندما الإيراد الحدى فى السوق أ = الإيراد الحدى فى السوق ب = التكاليف الحدية.

والتمثيل البيانى لذلك هو جمع منحنيا الطلب فى السوقين المختلفين فى منحنى واحد عام والإيراد الحدى لهذا الطلب العام هو الذى يوازى المنتج وبين التكلفة الحدية للكمية المنتجة للسوقين معاً.

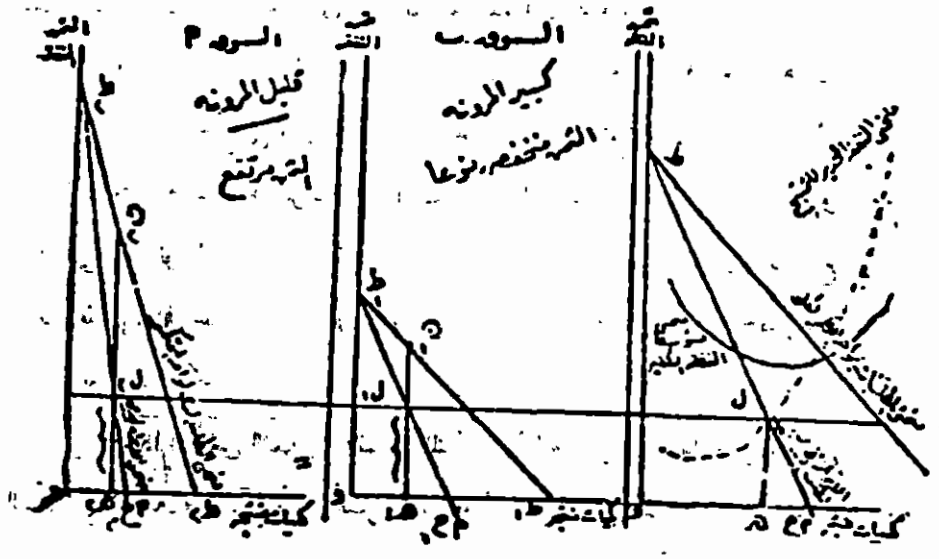

شكل رقم (٧٦)

فمنحنى الطلب ط ط هو مجموع منحنى الطلبين ط١ ط١ ، ط٢ ط٢ ، الإيراد الحدى أ ح هو مجموع منحنى الإيراد الحدى أ ح١ ، أ ح٢ ٠

∴ وضع توازن المحتكر هو عندما تتساوى التكلفة الحدية مع إيراده الحدى العام هـ ل وهو الإيراد الحدى الذى يجب أن يتحقق فى السوقين كل على حدة٠

ففى السوق أ عند الإيراد الحدى هـ٢ ل٢ = (ل هـ) ينتج الكمية و هـ٢ ، وبيعها بالثمن المرتفع هـ٢ ق٢ (المرونة قليلة)٠

وفى السوق ب عند الإيراد الحدى هـ١ ل١ = (هـ ل) ينتج الكمية و هـ١ وهى كبيرة نوعاً ما وبيعها بالثمن الأقل ارتفاعاً هـ١ ن١ (سوق كبيرة المرونة نسبياً) وواضح طبعاً أن الكمية المنتجة للسوقين معاً هى هـ و = و هـ١ + و هـ٢ ٠

لقد بينا أن المحتكر وهو يقوم بالتمييز الاحتكارى يسعى كالعادة للحصول على أكبر ربح ممكن عند هذا الثمن السائد فى السوقين ويتم ذلك عندما يسوى بين الإيرادات الحدية فى السوقين٠

ولنضرب لذلك مثلاً ساقه Prof Boulding فى كتابه ، Economic Analysis كنموذج لدارسة فكرة التمييز الاحتكارى جدوليا٠ فنفرض منتجا محتكرا يمكنه القيام بالتمييز ويواجه سوقين منفصلتين وفى إمكان هذا المنتج أن ينتج ١٠ أطنان من سلعة ما وهو بسبيل توزيعها بين السوقين ليحصل على أكبر الأرباح الممكنة كما يتضح من الجدول الآتى [١] (مع العلم بأن المبيعات الكلية فى السوقين ١٠ طنا)٠

---

[١] Boulding: Ibid p. 553

السوق أ										
المبيع من المنتج	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	طن
الثمن	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١٠	دولار للطن
الايراد الكلى	١٨	٣٤	٤٨	٦٠	٧٠	٧٨	٨٤	٨٨	٩٠	دولارًا
الايراد الحدى		(١٦)	١٤	١٢	١٠	٨	٦	٤	٢	
السوق ب										
المبيع من المنتج	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	طن
الثمن	٨	١٢	١٦	٢٠	٢٤	٢٨	٣٢	٣٦	٤٠	دولار للطن
الايراد الكلى	٧٢	٩٦	١١٢	١٢٠	١٢٠	١١٢	٩٦	٧٢	٤٠	دولارًا
الايراد الحدى		-٢٤	-١٦	-٨	٠	٨	١٦	٢٤	٣٢	
الايراد الكلى من السوقين أ، ب	٩٠	١٣٠	١٤٠	١٨٠	١٩٠	١٩٠	١٨٠	١٦٠	١٣٠	دولارًا

جدول رقم (٣٠)

هذين الجدولين يبينان توزيع ١٠ أطنان من المنتجات لمحتكر ما بين سوقين أ ، ب معاً. فبالنظر إلى الجدولين أ ، ب للسوقين يمكننا أن نرى أن المحتكر له الخيار فى أن يبيع فى السوق أ طناً واحداً من المنتجات ، ٩ أطنان منها فى السوق ب و ، ٢ طن فى السوق أ ، ٨ فى السوق ب أو ، ٣ طن فى السوق أ ، ٧ طن فى السوق ب وهكذا ...

عندما يبيع المحتكر فى السوق ١ طناً واحداً سيفرض ثمناً مرتفعاً وليكن مثلاً ١٨ دولار للطن ، ثمناً قدره ٨ دولار للطن فى السوق ب نظراً لأنه يبيع كمية كبيرة فى هذا السوق (٩ أطنان) وهكذا كلما توسع فى البيع فى سوق لابد أن

يخفض من ثمنه فى السوق الأخرى ففى السوق أ ستنخفض الأثمان بريادة الكميات المنتجة والمبيعة من ١٨ إلى ١٧ إلى ١٦ إلى ١٥ وهكذا كلما أنقصت الكميات المنتجة والمباعة فى السوق ب كلما ارتفع الثمن فيه من ٨ إلى ١٢ إلى ١٦ إلى ٢٠ وهكذا.

كذلك بينا فى كل من السوقين الإيراد الكلى الذى يحصل عليه المحتكر فعندما يبيع طنا واحداً فى السوق أ ، ٩ أطنان فى السوق ب فإنه يحصل على ١٨ دولار من الأول ، ٧٢ دولار فى السوق الثانى.

ومن الإيرادين الكليين فى السوق ا ، ب يمكننا استنتاج الإيراد الكلى للمحتكر من بيعه ١٠ أطنان وتوزيعها فى السوقين ومن هنا يصبح إيراده الكلى من تجزئة مبيعاته فى السوقين ١٨ + ٧٢ = ٩٠ دولار وهكذا...

وجدنا أن الإيراد الكلى من مبيعاته فى السوقين تبلغ حداً أقصى مقداره ١٩٠ دولار عندما يبيع كمية تتراوح بن ٥ ، ٦ طن فى السوق الأولى ، وكمية تتراوح بين ٤ ، ٥ طن فى السوق الثانية - أى أنه يحقق أكبر الأرباح الممكنة عندما يبيع كمية حوالى ٥ ١/٢ طن فى السوق الأولى ، ٤ ١/٢ طن فى السوق الثانية. وعند هذه النقطة التى حقق عندها أكبر الإيرادات الكلية الممكنة يتساوى الإيراد الحدى فى كل من السوق (٨) دولار للطن ويكون الثمن بين ١٤ : ١٣ دولار أى ١٣ ١/٢ دولار فى السوق الأولى الذى يبيع فيه ٥ ١/٢ طن وبين ٢٤ ، ٢٨ دولار أى ٢٦ دولار فى السوق الثانية الذى يبيع فيه كمية أقل وهى ٤ ١/٢ طن. وهذه هى نفس النتيجة التى حصلنا عليها قبلاً.